الدولة الواهبة والحقيقة الغائبة

إذا كنا نحارب الفقر فلماذا يزداد؟

حازم حسانين محمد

باحث دكتوراه اقتصاد

عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع

إن أولى حريات الإنسان التي تدفعه لبذل الجهد والعمل على تحقيق أهدافه هي وجود دخل كافٍ يمكنه وأسرته من أن يقتات وينفق على حاجاته الأساسية وألا يظل حبيس حد الكفاف الذي معه يضيق العيش ويئن ذرعا بالحياة. وإذا كان الدخل حرية؛ فإن الفقر يعد قيدا يثبط هذه الحرية ويحد من إنطلاقها، ويعمل على تلاشيها يوما بعد الآخر.

ما يعني أن الفقر يمكن أن يكون أداة لدحض الحرية سواء المتمثلة في حرية الدخل أو ما يستتبعها من حريات أخرى. وإزاء وجود عصابات متحاربة يرى بعضها أن الفقر مسؤولية أصحابه، الذين لم يتمكنوا من التكيف مع النظام الرأسمالي وآلية السوق الحر، وأن الفقر ما هو إلا آفة فردية تقع على عاتق الفقراء أنفسهم؛ إلا أن هذه الرؤية تقابل بأخرى تتصدى لها وتجابه ما تقدمه من أفكار، وترى أن وجود واستفحال الفقر هو مسؤولية النظام ذاته وإحدى إرهاصاته، إذ أن آلية النظام تحمل بين طياتها فريقين أحدهما غني غنىً فاحش مقابل فئة أخرى فقيرة فقرا مدقعا ولا تجد قوت يومها. أي أن النظام الرأسمالي هو المسبب الأول للفقر سواء على صعيد فقر الدول أو على صعيد فقر الأفراد.

ومع إشتداد المعركة بين المتحاربين، لا يزال كل منهم يقدم رؤى تحاول أن تثبت لنا أنها الأفضل والأصح وأن ما عداها يعد خاطئا. ومع بروز مصطلح الدولة الواهبة والذي قدمه جون كينيث جالبريت، والتي يتلخص دورها في قيامها بإقتطاع جزء من دخول الأغنياء والشركات لصالح الفقراء سواء بصورة مباشرة كإعانات نقدية أو بصورة غير مباشرة كبناء مدارس ومستشفيات وغيرها من الخدمات. إلا أن هذا الطرح يقابل بهجوم شديد من طرف تلك الطبقة الثرية التي ترى أن إقتطاع جزء من دخلها أمر لا يجب أن يكون. في المقابل، تذهب العصابة الأخرى إلى أن هؤلاء قد تناسو أن حرية الإنسان تزداد وتتعمق مع زيادة ما لديه من دخل.

وإذا كنا نحارب الفقر فلماذا يزداد، أو لماذا غالبية الناس فقراء؟

تبدأ الإجابة من مقال جالبريث المعنون تحت مسمى "مجتمع الوفرة" في ستينيات القرن الماضي، والذي أحدث دويا فيما عزاه من أسباب جعلت كل رؤوساء الولايات المتحدة الأمريكية يحرصون في الدعاية الإنتخابية الخاصة بهم أو بالأحرى في برامجهم الإنتخابية على تسليط قدر كبير من الضوء على إعلان الحرب على الفقر، إلا أن العكس كان هو الصحيح وشهد الواقع الإجتماعي ترديا بارزاً. تمحورت إجابة جالبريت حول ذلك بلفت الأنظار إلى وجود مقاومة دائمة للإعتراف بتلازم الفقر مع النظام الاقتصادي السائد، الذي يهمل فئات عديدة في مقدمتها الشباب والمعاقين والأقليات. إلا أن هذا ليس بالعنصر الوحيد الذي أوردته، بل قدمت عنصراً آخر لا يقل أهمية عن ذلك؛ يتلخص في ضعف دور الدولة، وذهب إلى أن الوضع لا يستقيم إلا بتدخل الدولة. هنا تظهر **الدولة الواهبة** التي تقف إلى جوار فقرائها، وتقدم لهم يد العون وتساعدهم على الخروج من براثن الفقر والعوز. وليس كما ذهب أولئك الرأسماليين أن الدولة الواهبة هي دولة الإقتطاع، بل العكس هو الصحيح إذ أنها دولة العدالة والإنصاف، حيث مراعاة الفئات الأولى بالرعاية والوقوف جوار فقرائها فالأغنياء لا يحتاجون وقوف الدولة لجوارهم؛ أما الفقراء فيحتاجون ذلك. وقد قدح جالبريت في القول بأن الدولة الواهبة تسيء للفقراء عندما تقدم لهم مزيداً من الدعم والرعاية. وامتد قدحه في دعوى الرأسماليين التي تقول: "**إن عناية الدولة تضر الفقراء أكثر مما تنفعهم**". وهو رأي المحافظين في أمريكا الذي يقضي؛ بإنه من الأفضل للفقراء ألا يحصلوا على معونة لأن ذلك يخلق عادات وعقلية أبناء الحاجة، ويجعل منهم على حد تعبيرهم **سجناء فقرهم**.

إذاً الدولة الواهبة في النظام الرأسمالي هي محض كراهية ودولة غير مرغوب فيها لأنها بحسب اعتقادهم؛ تزيد الفقراء فقرا مع تقديم المعونة لهم. إلا أن هذا الأمر ليس خط سكة حديدية لا يخرج عنها القطار، لكنها دعاوى سرعان ما يؤيدها بعض الساسة يرفضها البعض الآخر. وكمثال على ذلك؛ البرنامج الإنتخابي للرئيس الأمريكي أوباما في دورته الأولى عام ٢٠٠٨، والذي ركز بصورة كبيرة على قوانين الحدالأدنى للأجور وإعانات التوظيف وبرنامج الرعاية الصحية (**أوباما كير**). إذاً في معقل الرأسمالية الأول في العالم والقطب الأوحد حالياً، تلعب الدولة دورا أو أكثر من أدوار الدولة الواهبة، وهو ما يدحض كثيراً من الأقوال التي تقدم الفقر على أنه مسوؤلية أصحابه، وأن معالجته بالدعم تعد إساءة لهم أكثر منها نفعاً.

وبعد أن عرضنا وقدمنا ما تفوهت به ألسنة الرأسماليين ذوي الصيت الزائع والصوت المرتفع، وما تم ضحده من أفكار تُعزي الفقر إلى أصحابه، هل تختلف رؤية الرأسماليين في مصر عن نظرائهم حول العالم فيما يتعلق

بمسألة الفقر وما يتفرع من مسؤولية عنه. الإجابة قطعا لا؛ فكلاهما ينطلق من ذات واحدة ويبوق برؤى واحدة. ولا عجب أن ترى كثيراً منهم في الآونة الأخيرة مع مضي مصر في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي تحت إمرة صندوق النقد الدولي ال ١٢ مليار دولار، يهرفون بأقوال مفادها؛ أنه من الأجدر ألا تحدث محاربة للفقر على خلفية عدد من الحجج الواهية والبراهين البالية، التي تتخلص في أن الفقراء ليسوا ضحايا بل جناة، وأن الفقر هو الحالة التي تسمح للأغنياء ذوي القدرات الادخارية العالية (الميل الحدي للادخار المرتفع)، أن يزيدوا من مدخراتهم التي تتحول تلقائياً إلى استثمار يدر دخل يستفيد منه المجتمع. إلا أنهم تناسوا أن هذا الدخل لا يعرف طريقاً للمساواة في التوزيع – بأي شكل من أشكال توزيعه (أجور أو ريع أو ربح) –. لا يقف الأمر عند هذا فحسب، بل يمتد للعبث بمقدرات المصريين فيما يتعلق بحقوقهم في التعليم الجيد والصحة الجيدة، على خلفية أن المجانية هي التي أورثت الاقتصاد المصري جل تخلفه، متناسين أن أعتى النظم الرأسمالية تقدم خدمات مجانية وأخرى بشروط ميسرة، إلا أنهم عادة ما يغضوا الطرف عن أن تراجع قطاعي التعليم والصحة هو نتاج لسياسات حكومة فاشلة قامت على رؤى وأفكار تستند إلى رؤى أفراد لا يهمهم سوى المكوث على كرسي الحكم حتى الرمق الأخير.

وتبدأ الإجابة في حالة مصر بأن صانعي السياسة برمتها وبغرفتيها الاقتصادية والاجتماعية لا يرون أن القضاء على الفقر أولوية وحق للغالبية الكاسحة من الشعب، بل يرونه منة من حاكم ما يتفضل بها على شعب. وإذا ما أمعنا النظر في واقعنا وحالنا الذي ما فتئ أن زاد الطين فيه بله، وبعيداً عن الأطروحات الغبية التي فَرقت السمع والبصر حول أننا فقراء ولا سبيل لنا سوى العوز والشحاذة، فقد خرج علينا في الأونة الأخيرة – سواء إتفقنا معه أو إختلفنا في المضمون –من يدحض فكرة إننا فقراء مبيناً أنا حقا لسنا فقراء، وذلك في مؤلف لم تستطع يد العابيثن أن توقف ظهوره أو تعطل مسيره، **إذا يجب علينا القول في هذه الجزئية أننا كعاقلون يجب علينا أن نصدق أننا حقا لسنا فقراء.**

لكن قد يظل القارىء الحاذق يتفكر هل أجاب الباحث عما طرحه من سؤال؟ أي: لماذا مع محاربة الفقر نزداد فقرا؟... إنها متلازمة الفقر والحرية، فمع مزيد من الدخل مزيد من الحرية، والعكس صحيح. أي مع مزيد من الفقر قليل من الحرية وهو الأمر الذي لا يريد من هم في سدة الحكم أن يعرفه ويتذوقه المجتمع المصري. وتصوروا مثال ربما عايشناه جميعا للأب الذي عمل ما يزيد عن ١٢ ساعة وربما تصل إلى ١٤ ساعة يوميا ليوفر لأبناءه الضرورات الكافية لهم من تعليم ومأكل وملبس وخلافه، أنى له أن يفكر ومتى له أن يتفكر في ممارسة بعض

حرياته؛ كحرية التعبير وحرية إبداء الرأي وحرية الإختيار... وغيرها. إنها الحلقة المفرغة من العمل التي لا يزداد معها العامل إلا فقرا حتى لو قام بثلاثة وظائف مختلفة في اليوم الواحد. إلا أن هذا لم يمنع بروز جيل من الأبناء الذين ترعرعوا على كاهل الآباء ونشبوا على هدي وسائل التواصل الإجتماعي والمنصات الإلكترونية، أن ينبتوا أحرارا ويعبروا عن آرائهم وطموحاتهم وآمالهم العريضة بالعيش والحرية والكرامة الإنسانية.

لقد وفر رعيل الآباء لهم الحصانة الكافية ليكونوا أحرارا، ويتخلصوا من ربط الفقر بالحرية ويعلنوها صريحة أن الفقر ليس هو الثمن الذي يدفع مقابل الحرية. ولذا وجب أن نخلص مما تقدم، إلى أن الفقر في مصر يظل العائق الأول والرئيس للحرية، إذ أن وجود واستفحال الفقر جزء لا يتجزأ من عملية ضرب الحرية في مقتل؛ والتي يراها الساسة ملاذاً آمنا للسيطرة على مجريات الأمور.